وثيقة ـ ٢ ـ

التجمّع الوطني للإنقاذ والتغيير (لبنان): مشروع الورقة السياسية

عقد التجمُّع الوطني للإنقاذ والتغيير مؤتمراً في بيروت في شهر أيار (مايو) ٢٠٠٦، في مبادرةٍ جديدةٍ لتجميع القوى الوطنية اللاطائفية حول مشروعٍ سياسيّ لاطائفي. وقد شارك في المؤتمر ممثّلون عن حَركة الشعب (رَئيسُها الحالي نَجاح واكيم)، والحزب الشيوعي اللبناني (ممثّلاً بموريس نهرا)، والتنظيم الشعبي الناصري (ممثّلاً برئيسه النّائب أسامة سعد)، ومنبر الوحدة الوطنية (رئيسُها د. سليم الحصّ)، والحزب السوري القومي الاجتماعيّ، وعدد آخر من الأحزاب والشخصيات والنوّاب السابقين والحاليين. في ما يلي مشروعُ الوثيقة السياسية للتجمّع المذكور.

الآداب

قبل واحد وثلاثين عامًا تفجّرتْ في لبنان أحداثٌ داميةٌ استمرَّت خمسَ عشرةَ سنةً أَسْفرتْ عن مجازر بشرية رهيبة، وعن دمار وخراب فظيعيْن على كلّ صعيد. وفي أواخر العام ١٩٨٩ انعقد مؤتمرُ الطائف الذي وضع حدّاً للحرب الأهلية، وأرسى قواعدَ قديمةً مجدَّدةً لإعادة بناء «الدولة» التي دمّرتْها الحرب.

قبل أن يجفَّ حبرُ «الطائف» عادت المتغيِّرات الدولية والإقليمية تَعْصف بلبنان، وتقوِّض أركانَ «الدولة» التي أعيد بناؤها، وتُنْذر بإشعال النار في هشيم السِّلْم الأهلي الهشّ والصيغة الطائفية المعبَّأة بأكثر أشكال العصبيات تخلُّفًا وتفجُّرًا.

والحقّ أنّ وثيقة «الطائف،» إذ أعادت تكريسَ الأسس الطائفية للنظام السياسي، فإنّها عَطَّلتْ إمكانيةَ بناء الدولة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

إنّ عودةً متأنّيةً ومدقّقةً إلى محطّات هذه المرحلة في فترتَي الحرب واللاحرب تُبيِّن بوضوح كيف أنّ إيقاعاتها كانت مضبوطةً بدقةٍ متناهيةٍ على إيقاعات الصراعات التي كانت تتفاعل في المحيط الإقليمي، والتي شكّل التحالفُ الأميركي ـ الإسرائيلي الطرفَ الرئيسَ فيها. وربما تفيد هذه العودةُ، كما استعراضُ تاريخ النظام السياسي الطائفي اللبناني، في استخلاص عددٍ من الحقائق كنّا قد تطرّقنا إلى بعضها في وثائق سابقة، أهمُّها.

١ ـ إنّ الصيغة الطائفية للنظام السياسي لم تكن تَصلُح في الأساس لإنشاء دولة، بل لإقامة سلطةٍ مرتهنةٍ لتوازناتٍ طائفيةٍ قلقةٍ تَعْكس التوازنات الإقليميةَ المتقلِّبة. وكانت الصيغة هذه تنفجر من داخلها، وتؤدّي إلى انهيار مؤسسة الدولة والإطاحة بالسلّم الأهلي وتعريض الكيان الوطني للخطر عندما كانت المتغيِّراتُ تعصف بالنظام الإقليمي المحيط، تبدِّل توازناتِه وتزعزع استقرارَه. فهي، إذ شَرّعتْ لبنانَ أمام شتّى التدخُّلات الخارجية وعَطَّلتْ سيادتَه، جعلت استقرارَه ومصيرَه مرهونيْن بالكامل للمتغيرات الخارجية، الدوليةِ والإقليمية.

٢ ـ إنّ هذه الصيغة عَطّلتْ تحقيقَ الاندماج الوطني وأبقت نسيجَ المجتمع ممزَّقًا يعاني انقساماتٍ حادةً قائمةً على عصبياتٍ ما دون وطنية. وكانت، إزاءَ المتغيِّرات التي تَحْدث في المنطقة، تَدْفع باتجاه تفجير السِّلْم الأهلي وتجرّ البلادَ إلى أتون الحروب الداخلية. فمما لا شكّ فيه أنّ هذه الصيغة، وما جسّدتْه على صعيد بنية الدولة والتكتلات السياسية، قد صادرتْ وعيَ اللبنانيين وإرادتَهم في عصبيات مسيَّرة لا مختارة، وحشرتْهم في مجموعاتٍ رعايا لدى أمراء الطوائف. وهي، إذ كانت تعطِّل اندماجَ المجموعات اللبنانية في صيغة مجتمع، كانت تعوِّق بلورةَ الهوية الوطنية للبنانيين وتعطِّل تحوُّلَ الكيان إلى وطن.

٣ ـ إنّ الدولة، بالمعنى الصحيح للكلمة، لم تقم مرةً في تاريخ لبنان. إنّ جلَّ ما أقامته الصيغةُ هو «السلطة» التي لا تستند إلى أيّة شرعيةٍ شعبيةٍ ودستورية، بل إلى شرعة الطائفية التي كرّستها هذه الصيغة.

في ضوء هذه الحقائق، وكذلك في ضوء المتغيرات في المحيط الإقليمي، يجب إعادةُ قراءة الأحداث التي شَهدَها لبنان خلال السنتين الماضيتين، وتحديدُ مسارها، وتوقُّعُ غاياتها. ويجب، من ثم، العملُ على مواجهة هذه المتغيِّرات وتعديل مسارها بما يحقِّق أهدافَنا الوطنية في ضمان السِّلْم الأهلي وإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسسٍ ثابتةٍ وسليمة.

إنّ أهمّ ما يُمْكن رصدُه في المتغيِّرات المشار إليها هو شروعُ الولايات المتحدة الأميركية منذ مطلع هذا القرن ـ ومعها إسرائيلُ بالطبع ـ في تنفيذ مشروع «الشرق الأوسط الجديد»

من ضمن مشروعها الأشمل لما يسمّى «الشرق الأوسط الكبير.» ولقد أغنتنا الولاياتُ المتحدة عن التكهّن حول الخطوط العريضة لهذا المشروع عندما تحدّث أركانُ فريق «المحافظين الجدد» وواضعو سياسة هذا الفريق عن إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة (البلقنة) وعن ضرورة نشر الحروب الأهلية (الفوضى الخلاّقة) من أجل تحقيق هذه «البلقنة.»

ليس صحيحًا أنّ أحداثَ ١١ ايلول هي التي دَفعت الولايات المتحدةَ إلى وضع مشروعها لهذا «الشرق الأوسط الكبير،» بل إنّ هذه الأحداث اتُّخذتْ ذريعةً لإستخدام القوة العسكرية بشكلٍ سافرٍ ووحشي من أجل تنفيذ المشروع.

لقد كان من الطبيعي أن يكون لبنان من بين أول البلدان التي تأثّرتْ بالمتغيرات الإقليمية التي تَسبَّبَ بها اندفاعُ الولايات المتحدة إلى تنفيذ مشروعها، من دون أن تتوفّر فيه المناعةُ الكافيةُ لمواجهةِ تلك المتغيِّرات وانعكاساتها الخطيرة عليه. لذلك لم تكن المصادفة هي التي أَطلقتْ مسلسلَ الأحداث في لبنان منذ مطلع العام ٢٠٠٤، بعد أن أتمت الولاياتُ المتحدة الأميركية وحلفاؤها احتلالَ العراق.

إنّ كلّ الأحداث التي شهدها لبنانُ منذ أن أصدر الكونغرس ومجلسُ الشيوخ الأميركيان ما سمِّي «قانون محاسبة سوريا وتحرير لبنان،» الذي شكّلَ الأساس الذي بُني عليه القرار ١٥٥٩، كانت تعبيرًا عن انتهاءِ مفاعيل معادلة «الطائف» التي حكمتْ لبنانَ منذ أواخر العام ١٩٨٩، والعملِ على إرساء معادلةٍ أميركية ـ فرنسية ـ إسرائيلية بديلة. وهذا بالضبط ما أكّدته أحداثُ العام ٢٠٠٥ الذي شهد انقلابًا دبّره أطرافُ المعادلة الجديدة. غير أنّ هذا الانقلاب لم يكتمل.

مع وصول فريق ١٤ شباط إلى موقعه المهيمن في السلطتين التشريعية والتنفيذية، أعيد طرحُ عدد من القضايا الإستراتيجية الهامة في ساحة السجال السياسي، وهي كانت تُعتبر من المسلَّمات الوطنية التي لا يجوز المساسُ بها. لقد حاول هذا الفريقُ التستُّرَ على الخلفيات الحقيقية لإعادة طرح تلك القضايا بما يتلاءم والأَجَنْدَة السياسيةَ للمحور الأميركي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، تحت شعارات «الحرية والسيادة والاستقلال.» كذلك حاول التستُّرَ على الانقسامات الطائفية، التي كان يغذّيها ويعمّقها من خلال هذا الطرح وعن طريق وسائل الإعلام التي يسيطر عليها، خلف شعارات «الوحدة الوطنية.» غير أنّ بنود القرار ١٥٥٩، وتقاريرَ السيد تيري رود لارسن وتصريحاته، وكذلك التصريحات التي يُطْلقها المسؤولون الأميركيون والفرنسيون والإسرائيليون، من جهة، وما آلت إليه الأمورُ اليومَ على كلّ صعيد، خصوصًا لجهة المناخ الطائفي المتشنِّج الذي يهيمن على البلاد ويضعها على شفير الحرب الأهلية، من جهةٍ أخرى، كلّ ذلك يُسْقط تلك الشعاراتِ لمصلحة الحقائق العنيدة والخطيرة التي أَسْفرتْ عنها التحولاتُ في المرحلة الماضية، خصوصًا تلك التي طاولت الثوابت الوطنيةَ وطَرَحَتْها في ساحة العراك السياسي ـ الطائفي.

إنّ الثوابت الوطنية المشار إليها تَنْدرج جميعُها تحت عنوان أساسي واحد، وهو موقع لبنان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وموقعُ لبنان في المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي لمنطقة «الشرق الأوسط الجديد.»

إنّ التحديد الموضوعي الصحيح لهذا الموقع لا يُمْكن أن يُبْنى وفقَ مصالح وأمزجةِ وعصبيّات هذه الفئة أو تلك، بل إنّ العوامل التي تَحْكم هذا التحديدَ يجب أن تكون بعيدةً كلّ البعد عن المصالح الآنية الضيقة والعصبيات غير العاقلة والأمزجة المتقلِّبة وردّات الفعل العشوائية. وهذه العوامل، التي لا مجال لعرضها الآن، تنقسم إلى مجموعتين: الأولى تاريخية وثقافية تضافرتْ لتشكيل هوية لبنان وانتمائه العربي. والثانية استراتيجية لها علاقةٌ بالمتغيرات العالمية بعد انهيارَ النظام الدولي السابق، وبالمشاريع الجيوسياسية المطروحة على المنطقة ـ خصوصًا من جانب الولايات المتحدة الأميركية.

في ضوءِ ما تقدَّم، يحدِّد «التجمّعُ الوطني للإنقاذ والتغيير» موقفَه من القضايا المطروحة اليوم للسجال، وأهمُّها: العلاقات اللبنانية السورية، وسلاحُ المقاومة، وأزمةُ الحكم والإصلاح السياسي، والإصلاحُ الاقتصادي.

١ ـ العلاقات اللبنانية ـ السورية

في هذا المجال لا نريد أن نفصّل ما كان قد وَرَدَ في الوثائق التي أصدرها «التجمُّع الوطني للإنقاذ والتغيير» في مؤتمراته السابقة حول العلاقات اللبنانية ـ السورية، لجهة:

ـ خضوعها الحالي لمعادلة إقليمية ـ دولية جرى بموجبها فرضُ الوصاية على لبنان (الطائف)، بل يجب أن تقوم على التكافؤ، وأن تُبنى على معادلة لبنانية ـ سورية تستند إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصالح الحيوية المشتركة وإلى ضرورات المواجهة مع المشروعَ الأميركيَ ـ الصهيوني ومتطلّباتها

ـ ضرورةِ ألاّ تتحكّم فيها المصالحُ غيرُ المشروعة للمتنفِّذين في كلا البلدين.

ـ ضرورةِ ألاّ تكون مصادَرةً في قنوات أجهزة المخابرات.

والواقع أنّ كلّ أخطاء المرحلة السابقة تندرج تحت العناوين المشار إليها. غير أنّ كلّ **الأخطاء** التي تراكمتْ خلال تلك المرحلة، وهي كثيرةٌ وفادحة، لا تبرِّر **خطيئةَ** الدفع باتجاه المواجهة بين لبنان وسوريا بما يَخْدم سياسةَ الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه لبنان وسوريا والأمة العربية

إنّ الذين يَدْفعون باتجاه هذه المواجهة، كلّهم ومن دون استثناء، كانوا هُم الأدواتِ المحليةَ التي ارتكبت الأخطاءَ. وهذه الأدواتُ هي التي تَدْفع اليومَ باتجاه الخطيئة.

إنّ ما يسعَوْن إليه لجهة القطيعة والعداء مع سوريا هو تكرارٌ مفضوحٌ لما قامت به بعضُ أطرافِ الطبقة السياسية في الفترة ما بين ١٩٨٢و١٩٨٤، وتُوِّج باتفاقية ١٧ أيار الشهيرة. وإنّ القراءة المتأنّية للقرار ١٥٥٩ تبيِّن مدى تطابق غاياته مع غايات اتفاقية ١٧ أيار.

في ضوء هذا يؤكّد «التجمُّع» ضرورةَ تعزيز العلاقات اللبنانية ـ السورية وتخليصها من الأخطاء التي تراكمتْ في المرحلة السابقة، ولزومَ إقامَتها على أسسٍ ثابتةٍ من الشفافية والتكافؤ وشمولِها كلَّ المجالات على الصعيدين الرسمي والشعبي.

٢ ـ المقاومة

بسبب استراتيجية الكيان الصهيوني تجاه الأمة العربية عمومًا، وتجاه لبنان خصوصًا لجهة تفتيت كيانه الوطني وتمزيقِ شعبه والاستيلاءِ على ثروته المائية؛

وبسبب موقع لبنان في خارطة الصراع العربي ـ الصهيوني؛

فإنّ لبنان بحاجة إلى تعزيز قدراته في المواجهة، وذلك عن طريق تطوير المقاومة بمعناها الشامل: عسكريّاً وسياسيّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً...

إنّ العمل من أجل تعزيز قدرات لبنان في المواجهة مع العدوّ وتوفير متطلّباتها على كلّ صعيد هو من أجل الدفاع عن النفس بالدرجة الأولى، لا من أجل الدفاع عن «الآخرين» كما يَزْعم البعض.

وهؤلاء الذين كانوا يروِّجون مقولةَ «قوة لبنان في ضعفه» ويَدْعُون إلى تحييده كانوا في الحقيقة يعملون من أجل جعل لبنان خارج موقعه الطبيعي في هذا الصراع، وفي الموقع الأكثر خطأً والأشدّ خطرًا ـ بل والأكثر كلفةً أيضًا. وهذا ما أكّدته تجربةُ الحرب الأهلية على مدى خمسة عشر عامًا

وإذ يذكّر «التجمُّعُ الوطني للإنقاذ والتغيير» بحقيقة أنّ عمل هؤلاء من أجل انتزاع لبنان من موقعه الطبيعي في الصراع العربي ـ الصهيوني كان وراء إشعال الحرب الأهلية، يذكّر أيضًا كيف أَسْقطوا شعارَهم «تحييد لبنان» وكَشفوا حقيقةَ أهدافهم عندما رَكِبوا دبّابات العدوّ في العام ١٩٨٢ واستولَوْا على السلطة بالتواطؤ معه تحت إشراف المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وكيف ساهموا ـ ومن مواقعهم في السلطة ـ في إعداد اتفاقية «١٧ أيار» وبَصَموا عليها.

كذلك فإنّ الذين يَدْعون اليومَ إلى نزع سلاح المقاومة بحجّة أنّ لبنان قد «دَفَعَ قسطَه في الصراع» إنما يكرِّرون بشكلٍ أو بآخر مقولاتٍ باتت مكشوفةً مثل «قوة لبنان في ضعفه» و «ضرورة تحييد لبنان،» ويسعون إلى الغايات نفسها.

مما لا شكّ فيه أنّ ثمة خللاً في نسيج المقاومة. غير أنّ المسؤولية في هذا تقع على عاتق النظام السياسي بصيغته المعروفة وما يكرِّسه من انقسامات طائفية على صعيدي السياسة والمجتمع. وبالمقابل، فإنّ مسؤولية تصحيح هذا الخلل في نسيج المقاومة وعدم حصرها في المجال العسكري هي واجبُ كلّ القوى الوطنية، التي تقع عليها مسؤوليةُ استعادة دورها عبر انخراطها مجدّدًا في حركة المقاومة الوطنية بمعناها الشامل. وهذا هو واجبُ الدولة أيضًا بالدرجة الأولى.

على القوى الوطنية كافةً أن تضع مشروعًا شاملاً من أجل خلق **المجتمع المقاوم** الذي يحتضن المقاومةَ المسلّحةَ ويعززها

وإذ يتّخذ البعضُ من إشكالية العلاقة الراهنة بين الدولة والمقاومة ذريعةً للمطالبة بنزع سلاحها، يرى «التجمُّع الوطني للإنقاذ والتغيير» أنّ حل هذه الإشكالية يكون عن **طريق بناء الدولة الوطنية لا عن طريق حلّ المقاومة الوطنية.**

إنّ الدولة الطائفية لا يُمْكن أن تكون دولةً وطنية. وإنّ الدولة التي تقيمها الوصاياتُ الخارجيةُ لا يُمْكن أن تكون دولةً وطنيةً مؤهَّلةً لوضع سياسة دفاعية يشترك في تنفيذها كلٌّ من الجيش والمقاومة مدعومَيْن من كلّ المواطنين على قاعدة أنّ المقاومة ليست مرحلةً مرتبطةً بقطعةِ أرض محتلة فقط، بل بمواجهة المخطط الأميركي ـ الصهيوني الرامي إلى فرض «صلح» استسلامي تَضْمن فيه إسرائيلُ سيطرتَها على لبنان والمنطقة.

٣ ـ أزمة الحكم والإصلاح السياسي

إنّ الذين نَفّذوا الانقلابَ الذي رَعَتْه ودَفعتْ إليه الولاياتُ المتحدةُ الأميركية السنةَ الماضية لم يتمكّنوا من اجتياحِ موقعَيْن هما المقاومة ورئاسةُ الجمهورية.

منذ مطلع هذا العام حاول هؤلاء استكمالَ الانقلاب محاولين اجتياحَ هذَيْن الموقعين. ولهذا جاء التركيزُ على ضرورة إقالة رئيس الجمهورية الممدَّدِ له، ونزعِ سلاح المقاومة.

لا نريد في هذا المجال تفنيدَ الحجج والذرائع التي استند إليها هؤلاء من أجل تبرير هجومهم. غير أنّ الحقيقة التي يجب أن يَعْرفها اللبنانيون هي أنّ الأزمة الراهنة ليست مجردَ أزمة حكم، بل أزمة **النظام السياسي** برمّته.

لا شكّ في أنّ التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود جاء بناءً لإرادات خارجية ولم يكن تعبيرًا عن الإرادة الحرة للشعب اللبناني ولا يُمْكن تبريرُ هذا الأمر بالقول إنّ التمديد لرئيس الجمهورية السابق جاء على هذا النحو أيضًا. ولكنْ، بالعودة إلى تاريخ لبنان بعد الاستقلال، يتبيّن أنّ أيّاً من رؤساء الجمهوريات لم يُنتخبْ من قِبل مجلس النوّاب، بل إنّ هؤلاء جميعهم جاؤوا بإرادات خارجية تم إخراجُها عن طريق مجلس النوّاب وهذا كان شأنَ الحكومات التي تشكّلتْ منذ الاستقلال وحتى اليوم.

إنّ هذه الحقائق تشكّل دليلاً قاطعًا على أنّ النظام الطائفي في لبنان، إذ عطّلَ الإرادةَ الحرّة للشعب، فقد عَطّلَ السيادةَ الحقيقيةَ للدولة، وجَعَلَها مرتَهَنةً لمعادلات خارجية متقلّبة.

ليست أزمة حكم إذًا، بل هي أزمةُ النظام السياسي لذلك فإنّ حلّ الأزمة الراهنة ليس بإزاحة رئيس الجمهورية، ولا بتثبيت رئيس الجمهورية، وإنّما الحلّ هو بإحداث تغييرات جذرية في الأسس التي يقوم عليها النظامُ السياسي. ولا بأس في هذا المجال أن نعيد التأكيدَ على حقيقتين كنّا قد تطرّقْنا إليهما غيرَ مرة في وثائق سابقة وهما: أنّ لبنان لم يعد قادرًا على التعايش مع هذا النظام، وأنّ النظام الطائفي هذا لم يَعُدْ يستجيب لأيّة عملية إصلاح.

لذلك يرى «التجمُّعُ الوطني للإنقاذ والتغيير» أنّ المَخْرج السليم من المأزق السياسي الراهن هو بإقرار قانونٍ للانتخابات النيابية خارج كلّ قَيْدٍ طائفي، مع اعتماد النسبية واللائحة المغلقة وجعلِ لبنان دائرةً انتخابيةً واحدة ناهيك عن معالجة مسائل الإنفاق الانتخابي والإعلام وتخفيض سنّ الاقتراع... وفورَ إقرار قانون الانتخابات الجديد، تجري الدعوةُ إلى إجراء انتخابات نيابية تحت إشراف منظمات دولية غير حكومية. ثم يجري تشكيلُ حكومةٍ بالاستناد إلى نتائج هذه الانتخابات، وانتخابِ رئيسٍ جديدٍ للجمهورية.

٤ ـ الإصلاح الاقتصادي

في كلّ مرة يشتدّ فيها خناقُ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يَطْلع علينا القابضون على السلطة بورقةٍ «إصلاحيةٍ» يكون هدفَها التعميةُ على الأسباب التي أدّت إلى هذه الأزمات، وتبرئةُ المتسبِّبين فيها، والإمعانُ في النهج الذي أوصل لبنانَ إلى الإفلاس أما الإصلاح فيُختصر لدى هؤلاء بتحميل الشرائح المتوسطة والفقيرة أعباءً متزايدةً من أجل كسب المزيد من الوقت، وبزيادة رهن البلاد سياسيّاً وماليّاً لمصلحة جهات خارجية معروفة، والاستيلاء على ما تبقّى من مرافق الدولة تحت شعار «الخصخصة.» وهذا هو بالضبط مضمونُ ما يسمّى «الورقة الإصلاحية» التي أعدّتها الحكومة لمؤتمر «بيروت ـ ١.»

الحقيقة أنّ هذه الأزمات المتفاقمة مَرَدُّها الآتي:

ـ عملياتُ النهب الجشع والمنظّمَ التي مارستها الطغمةُ الممسكةُ بالسلطة، خصوصًا منذ العام ١٩٩٢.

ـ الرهاناتُ السياسيةُ الخاطئة، والسياساتُ المالية والاقتصادية الموعَزُ بها من قِبل جهاتٍ خارجيةٍ كانت تَهْدف إلى إفلاس لبنان.

لا يتّسع المجالُ هنا لتفصيل الأسباب التي أدّت إلى هذه الأوضاع الخطيرة، ولا لعرض المعالجات التي يُمْكن أن تَنْهض بلبنان من أزماته الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإنّ هيئة المتابعة المنبثقة عن هذا المؤتمر سوف تَعْمد إلى وضع دراسة بهذا الشأن، وإلى برمجة سلسلة تحرُّكات شعبية من أجل التصدّي لسياسات الحكومة التي تعبِّر عنها «الورقةُ الإصلاحيةُ» لمؤتمر بيروت ـ ١ .

لكنْ ممّا لا شكّ فيه أنّ الفساد المستشري في كلّ مجال وعلى كلّ صعيد كان العاملَ الأساسيَّ في المأزق الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي وصلنا إليه. غير أنّ رأس هذا الفساد هو السلطةُ السياسية والطبقةُ القابضةُ على الحكم.

العلّةُ، إذًا، هي في النظام السياسي الذي أفرز هذه الطبقةَ، وهو الذي يحميها ويغذّيها لذلك فإنّ الإصلاح الاقتصادي، وكذلك الإصلاح على صعيدي الإدارة والقضاء، يبدأ بالإصلاح السياسي

إنّ مهمة الإصلاح أو التغيير، والذي عنوانُه الأساسيُّ إلغاءُ الطائفية، تقع على عاتق القوى والفعّاليات الوطنية غير الطائفية لذلك فإنّ أولى التوصيات التي يجب أن تَصْدر عن هذا المؤتمر هي تشكيلُ لجنةٍ تعمل من أجل إقامة تحالفٍ يضمّ سائر القوى والفعاليات المشار إليها. بهذا يكون المؤتمر قد خطا خطوةً واسعةً نحو الأهداف التي يَحْملها اسمُه، ألا وهي الإنقاذ والتغيير والتحرُّر الوطني.

بيروت

من ملفات الآداب القادمة

- **أدب الأطفال في الوطن العربي.**
- **أدب الفتيان والفتيات في الوطن العربي.**